UN LIBRARY
MAR 2 1989
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/153
28 February 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران
الاسلامية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص المذكرة الشفوية الصادرة عن هذه البعثة الموجهة إلى هيئة العفو الدولية ردا على تقرير الهيئة المذكورة ، المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والمتعلق بحقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية .

وسيكون من دواعي تقديرنا الشديد لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بصفتهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٢ من القائمة الاولية .

(توقيع) محمد جعفر محلاتي
السفير
الممثل الدائم

* A/44/50 .

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة
الى هيئة العفو الدولية من البعثة الدائمة لجمهورية
ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى هيئة العفو الدولية وترغب في الإشارة إلى تقرير الهيئة المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وتسترعي انتباهها إلى ما يلي :

بادئ ذي بدء ، يتعين الاعتراف بأن هيئة العفو الدولية قد حادت أحيانا ، في أثناء الاضطلاع بأنشطتها ، عن مُثلها وأهدافها وإجراءاتها ، وسمحت لنفسها بأن تضللها الدعاية السياسية والادعاءات الكاذبة الصادرة عن مختلف الجماعات . وغني عن البيان أن يقيننا يقين واقعي يستند إلى ما قامت به هيئة العفو الدولية من أنشطة في السنوات الماضية . وينعكس هذا الواقع بصورة أوضح في التقرير السنوي لهيئة العفو الدولية عن حالات ادعاء انتهاك حقوق الانسان في ايران ، وفي مواقف الهيئة إزاء الجماعات الإرهابية المناهضة للحكومة الايرانية .

وينبغي التذكير ، على سبيل المثال ، بأنه من واجب هيئة العفو الدولية أن تدين الجماعات المنشقة التي تقوم بعمليات التعذيب والاغتيال ، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية للهيئة ذاتها . وهذه المبادئ تنص على أن "هيئة العفو الدولية تدين ، وفقا لمبادئها ، ما تقوم به أية جهة كانت ، بما في ذلك الجماعات المناهضة للحكومات ، من تعذيب وإعدام للسجناء . وموقف هيئة العفو الدولية إزاء التعذيب والإعدام مذكور صراحة في نشرات هذه المنظمة وفي رسائل وسائطها الإعلامية" .

ورغم أن أعضاء منظمة مجاهدي خلق ايران ، الذين تدافع عنهم تلك الهيئة دائما ، يقترفون التعذيب والإعدام مرارا وتكرارا ضد سجنائهم بل وضد أشخاص من عامة الناس ، تلتزم الهيئة الصمت باستمرار إزاء هذه الجرائم والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان .

إن مُثل هيئة العفو الدولية وسياساتها تدعو أساسا ، حسبما ينص نظامها الأساسي ، إلى ضمان حرية سجناء الرأي فورا ودون شروط ، وإلى محاكمة السجناء السياسيين محاكمة فورية نزيهة وإلى إلغاء التعذيب وعقوبة الإعدام . والجماعات التي

تدافع عنها هيئة العفو الدولية في تقريرها السنوي ، ولاسيما تقريرها الصادر في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ليست جماعات أيديولوجية أو سياسية من حيث طبيعتها . ووفقا لما اعترف به صراحة تقرير هيئة العفو الدولية ، فإن أعضاء منظمة مجاهدي خلق ايران الذين توجد قاعدتهم في بغداد قد شرعوا في شن هجوم وعدوان عسكريين على ايران ، بالتعاون والتنسيق مع عدو يحارب ايران .

إن الاعتراف بهذا الواقع وتوافر الأدلة الاخرى التي لا يمكن انكارها يظهران أن أنشطة هذه الشرذمة ليست أنشطة سياسية ولا هي أنشطة منحصرة في إطار حزبي أو قانوني . بل على عكس ذلك ، فإن منظمة مجاهدي خلق ايران هي جماعة نفذت ، وفقا لاستراتيجيتها ، أعمالا ارهابية وعسكرية واسعة النطاق . وبالاضافة إلى القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع عدونا ، واقتراف الخيانة وأعمال التجسس ضد أمننا الوطني ، فإن تلك المنظمة شرعت في اغتيال رئيس الجمهورية واغتالت رئيس المحكمة العليا ورئيس الوزراء ووزراء وأعضاء في البرلمان فضلا عن عشرات الآلاف من عامة الناس .

ونتيجة لذلك ، وبعد إثبات أن أنشطة هذه الشرذمة لا تعتبر أنشطة سياسية ، يجب القبول والإقرار بأن عقاب الخونة ، والمرتزقة المورطين في الحرب ، والارهابيين ، والمتهمين باغتيال شخصيات وأشخاص من عامة الناس ، ينبغي أن تحدده المحاكم المختصة لكل بلد ، على أساس سيادة الدولة ، ووفقا لقوانينها القضائية والمدنية . ومن الجلي أن أعمال التعذيب والمعاملة المهينة وغيرها من ضروب الأعمال اللاإنسانية محظورة حظرا تاما في جمهورية ايران الاسلامية ، حتى فيما يتصل بالمتهمين باقتراف أعمال الإرهاب أو الخيانة أو المدانين بسببها ، وذلك وفقا للتعاليم الاسلامية السامية وأحكام الدستور . ووفقا لذلك ، فإن الدفاع عن أعضاء مثل هذه الجماعات الارهابية ، بسجلهم المخزي أو بادعاءاتهم الكاذبة التي تتناقض تماما مع مبادئنا وقوانيننا ، لا يمكن بأية حال من الاحوال أن يندرج ضمن مُثل هيئة العفو الدولية وأهدافها .

وتشار بوجه الخصوص النقاط التالية فيما يتصل بتقرير هيئة العفو الدولية المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ المتعلق بالانتهاك المزعوم لحقوق الانسان في ايران :

١ - تدعي هيئة العفو الدولية في تقريرها ، استنادا الى مجرد جزء من "مذكرات" مراسل صحيفة "جمهوري اسلامي" المؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ ،

أن مجموعات من الأشخاص أُعدمت شنقا في مدن ايرانية مختلفة خلال شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ . وسعيا لإيضاح المسألة ، يُستشهد في هذه الرسالة بنص "مذكرات" مراسل صحيفة "جمهوري اسلامي" ، المنشورة في عددها الصادر في ٩ آب/أغسطس ، والتي استخدمتها هيئة العفو الدولية في تقريرها . وفيما يلي ذلك النص : "كانت أنظار أهالي اسلام أباد موجهة نحو مشهد جديد يتلذذون به . وكان المسرح عبارة عن اساس فولاذي لمبنى ذي طابقين ، وكانت أنظار الناس مثبتة على الأجساد المتدلية من العارضة الفولاذية للطابق الثاني ، مثلها مثل رقّاص ساعة متوقفة لا يتحرك . لقد عوقبت في ذلك اليوم ثلاثة عناصر من المنافقين (أعضاء منظمة مجاهدي خلق ايران) الذين باعوا مدينتهم للأجانب" .

إن مايهم في هذا السياق هو أن هيئة العفو الدولية ، باستشهادها بجزء فقط من مقال نشر في احدى الصحف دون أية اشارة الى محتويات المقال بأكمله ، تتوصل الى النتيجة التي ترغب فيها ، وتستخدم لذلك مقال احدى الصحف لغرض خاص بها .

فأولا وقبل كل شيء ، علينا أن نعرف أن هذه المذكرات قد كتبت في خضم الحرب والعمليات العسكرية . وثانيا ، يحاول كاتب هذا المقال منذ الوهلة الأولى أن يصف مشاهد المعركة مع العدو والنتائج المترتبة عليها . ولم تكن للحوادث التي تم ايرادها أية صلة فعلية بالحالة السياسية الداخلية والأسس التي تقوم عليها الهيئة القضائية فيما يتعلق بأنشطة الأحزاب والخصوم السياسيين والايديولوجيين . بل إن هيئة العفو الدولية لا تعرف أن إسلام أباد ، التي تشير اليها في تقريرها باعتبارها المكان الذي تم فيه ايقاع العقاب ، هي إحدى المدن الهامة التي اقتحمها العدو واحتلها لبعض الوقت .

وعلى ذلك ، فإن عقاب العملاء في ميدان المعركة يرتبط مباشرة بضرورة الدفاع عن سيادة البلد وسلامته الاقليمية ، والذي تنطبق عليه القوانين الوطنية المقررة لمعاقبة مجرمي الحرب والجواسيس وعملاء جيش العدوان .

وعلاوة على ذلك ، تتعين الاشارة إلى أنه إذا كان يمكن الاستشهاد بمقال احدى الصحف ، فإن الجملة التالية للفقرة التي استشهدت بها هيئة العفو الدولية ذات شأن أيضا وتستحق الاهتمام ، وقد جاء فيها أن "قلوب أهالي إسلام أباد كانت لا تزال تدمي بسبب مذبحة المرضى التي اقترفها هؤلاء الخونة في مستشفى المدينة" . وهذه الجملة في حد ذاتها هي الإدانة الواضحة لعناصر

العدو لانتهاكها الصارخ لحقوق الانسان ، وهو الانتهاك الذي لم تشر اليه هيئة العفو الدولية على الإطلاق .

٢ - وبهدف التدليل على صحة الزعم القائل بانتهاك حقوق الانسان في ايران ، تكتب هيئة العفو الدولية في تقريرها قائلة : "في البداية ، نفى بعض المسؤولين الايرانيين حدوث عمليات إعدام لأسباب سياسية في ايران ، ولكن في أوائل كانون الأول/ديسمبر اعترف الرئيس خامنئي في بيان تلي في اذاعة طهران بوجود عمليات إعدام من هذا القبيل" .

وفي الواقع ، نفت سلطات جمهورية ايران الاسلامية على الدوام حدوث أي عمليات إعدام لأسباب سياسية ، ولكن ذلك لا يتعارض مع أية بيانات تالية أخرى أكدت تنفيذ الإعدام في جواسيس وارهابيين .

لانه ، كما أشارت هيئة العفو الدولية في بيانها ، تحدث رئيس جمهورية ايران الاسلامية ، بصراحة وبدقة ، عن إعدام أشخاص ذوي صلات تنظيمية مباشرة بالجيش الذي انتهك سيادة ايران وسلامتها الإقليمية ، والذي حقق ، من خلال شبكة جاسوسية غادرة ، النوايا العدوانية التي بيتها العدو . وتحدث الرئيس خامنئي عن معاقبة أفراد ، اعترفوا بألسنتهم ، بأنهم قتلوا في هجوم على ايران ٠٠٠ ٤٠ ايراني كانوا يدافعون عن ديارهم الإسلامية (شرائط الفيديو المتضمنة لهذه الاعترافات متاحة) .

وعلى ذلك ، وحسبما يتبين للمرء ، ينبغي لمسألة معاقبة هؤلاء الاشخاص ان تدرس في ضوء القوانين والأنظمة المتعلقة بالدفاع عن السيادة الوطنية ، وإحباط المؤامرات التي حاكها خونة وعملاء عدو يقاتل هذا البلد . ولا توجد أية صلة بين مثل هذا العقاب والقوانين التي تقضي بمعاملة الخصوم السياسيين قضائيا . فهؤلاء الأفراد مجرمون كان سيحكم عليهم حتما بأقصى عقاب في أي بلد وفي أي عصر ، وتحديد مثل هذا العقاب هو وحده الذي يدخل في نطاق الولاية المطلقة والمشروعة والقانونية للبلدان ذات السيادة .

وعلى ذلك ، يمكن للمرء ، استنادا الى الحقائق السابقة أن يلاحظ أن هيئة العفو الدولية ، خلافا لمثلها وأهدافها ، قد انحرفت عن واجباتها ، التي تتمثل في مجرد الدفاع عن حقوق السجناء السياسيين وسجناء الرأي . وهي لم تكتف بعدم إدانة

خصوم الحكومة ومرتكبي التعذيب والقتل بل لقد أعلنت أيضا تأييدها للجواسيس والخونة الداخليين في وقت الحرب .

ونظرا لالتزام جمهورية ايران الاسلامية بزيادة تعزيز حقوق الانسان وتشجيع التدابير الانسانية والسلمية على الصعيدين الوطني والدولي ، فإن البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية ، وهي تطلب ايضاحا من هيئة العفو الدولية للادعاءات الواردة في تقريرها المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ترى أن تمتنع هيئة العفو الدولية عن إعداد أية تقارير على أساس ادعاءات زائفة وأدلة ملفقة تقدمها الجماعات الارهابية التي تسعى الى مجرد تحقيق الأهداف والطموحات السياسية . وفي ظل هذه الظروف ، ستكون هيئة العفو الدولية قادرة على أداء دور رئيسي في تجريد القضايا الانسانية من الصبغة السياسية على الصعيد الدولي . وإن جمهورية ايران الاسلامية لعلى استعداد من جانبها لتأييد ومساندة أية تدابير ايجابية تتخذ لتحقيق هذه الغاية .

- - - - -